الإصلاح والتغير في تركيا "رؤية اقتصادية"

د. مثنى عبدالرزاق الدباغ
مدرس / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

مستخلص البحث

شهد الاقتصاد التركي ومنذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ أزمات اقتصادية بلغ عددها ثلاثة عشر أزمة حتى الوقت الحاضر، واتخذت تركيا إصلاحات عديدة ضمن سياسات اقتصادية مختلفة بحسب طبيعة المشكلة الاقتصادية ونوعها وقوتها.

وتفترض الدراسة أن تركيا استطاعت تكييف اقتصادها ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها خلال السنوات الماضية لتصل إلى دولة نامية متطورة بالرغم من إمكانياتها ومواردها المحدودة.

ومن خلال الدراسة تبين أن تركيا هي دولة نامية تتبع نظام السوق الحر وتأثرت بالأزمات العالمية والداخلية، وكانت أزمة عام ٢٠٠١ هي الأقوى في تاريخ تركيا الحديث وكان لها اثر كبير على الاقتصاد التركي. وبالفعل استطاع الاقتصاد التركي أن يستعيد عافيته بعد سنتين من حدوث الأزمة وان يحسن من أداءه، وتمكن من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح الموازنة العامة وتخفيض معدلات البطالة والتضخم ورفع حصة الفرد من الدخل القومي وزيادة الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير التي لا تأتي إلا بوجود مناخ اقتصادي ملائم.

المقدمة

شهد الاقتصاد التركي ومنذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ أزمات اقتصادية بلغ عددها ثلاثة عشر أزمة حتى الوقت الحاضر، واتخذت تركيا إصلاحات عديدة ضمن سياسات اقتصادية مختلفة بحسب طبيعة المشكلة

الاقتصادية ونوعها وقوتها. وكان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات تحقيق معدل نمو طموح وتخفيض معدل البطالة والتضخم.

وتأتي أهمية البحث من خلال دراسة هذه الأزمات الاقتصادية والتعرف عليها وكيف استطاعت تركيا من خلال سياستها الاقتصادية الإصلاحية وبرامجها للتغيير الهيكلي إن تجتاز هذه الأزمات والمشاكل والصعوبات الاقتصادية التي مرت بها.

أما فرضية الدراسة فهي أن تركيا استطاعت تكييف اقتصادها ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها خلال السنوات الماضية لتصل إلى دولة نامية متطورة بالرغم من إمكانياتها ومواردها المحدودة.

وتناول المبحث الأول نظرة عامة على الاقتصاد التركي ومن ثم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها تركيا خلال فترة الدراسة في المبحث الثاني ثم النظرة المستقبلية للاقتصاد التركي والخاتمة.

نظرة عامة في الاقتصاد التركي

لقد دعا الاقتصاديين الليبراليون منذ ادم سمث الدول أن تعمل على تبني السوق الحر وسياسات التجارة الحرة، لان تلك السياسات صحيحة من حيث المبدأ والممارسة[١]. ويصنف الاقتصاد التركي ضمن الاقتصاديات الحرة في العالم ، وتعتبر الدولة الرابعة والسبعون الأكثر حرية اقتصادية ضمن دول العالم والثانية والثلاثون ضمن الإحدى والأربعون دولة أوربية، حيث بلغت نسبة الحرية الاقتصادية (٦٠,٨%) حسب تقييمات عام ٢٠٠٨. كما إن الاقتصاد التركي هو الأقرب للمعدل العالمي لقوة الحرية التجارية، حيث بلغت الحرية التجارية معدل (٨٦,٨%). وتمتلك تركيا معدل تعريفه منخفضة جداً وبعض الحوافز الكمركية. وبلغت الحرية الضريبية (٧٧,٧%)، ونسبة الضرائب المفروضة هي (٢٤,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي. ويمتلك الاقتصاد التركي بيئة مناسبة لعمل الشركات الصغيرة بنسبة حرية

للعمل (٦٧,٩%) وحقوق ملكية محمية بشكل جيد. إما حرية الاستثمار والحرية المالية فبلغت (٥٠%) وان الرأسمال الأجنبي مساوي قانوناً إلى الرأسمال المحلي، وطبقت تركيا بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة قوانين ومعايير تنظيمية ومحاسبية جديدة وكان هنالك ثلاثة بنوك للدولة تسيطر على (٣٠%) من الأصول و (١٧) بنك محلي و(١٣) بنك أجنبي يسيطرون على (٦%) من الأصول، أما أسواق رأسمال فهي صغيرة نسبيا ومسيطر عليها بالسندات الحكومية وسوق الأوراق المالية مملوك للدولة ولكنه مستقل ذاتياً. أما درجة الفساد فبلغت (٣٨%) وتصنف تركيا في المرتبة الستون ضمن (١٦٣) دولة في دليل الشفافية العالمي لعام ٢٠٠٦[٢].

وبلغ معدل النمو الاقتصادي في الخمسينات من القرن الماضي ٦,٧% و ٤,١% في السبعينات وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية لم تقل نسبة النمو عن ٥% ماعدا سنوات الأزمات الاقتصادية. ومنذ عام ١٩٨٣ وبعد إتباع تركيا لسياسة الانفتاح الاقتصادي نما الناتج القومي الإجمالي في تركيا بنسبة (٥%) وهي نسبة عالية نسبة الى الدول الأخرى في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[٣]، وازداد معدل النمو الاقتصادي في الأعوام التي سبقت الأزمة الاقتصادية الأخيرة حيث بلغ (٦,٨%) للفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)، وبدأ بالهبوط عام ١٩٩٩ إلى (٦,١%) ثم عاد للنمو بعد الأزمة ليبلغ بمعدل (٧%) للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٦)[٤]. بينما بلغ متوسط دخل الفرد ٢٥٣٠ دولار عام ٢٠٠٢ بعد إن كان ٤٥ دولار عام ١٩٢٣ وتضاعف ليبلغ ٥٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٧. كما نما وازدهر قطاع الاتصالات والطاقة مما أدى إلى انتقال الاقتصاد التركي وبنجاح إلى ما يسمى بمنطقة اليورو[٥].

ويختلف توزيع القطاعات الاقتصادية في تركيا عن باقي الدول النامية، حيث يعتبر القطاع الزراعي اكبر قطاع من حيث تشغيل الأيدي العاملة حيث تبلغ النسبة حوالي ٤٠% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته ١٢% فقط من الناتج القومي الإجمالي، أما القطاع الصناعي فانه

ينتج حوالي ٢٩,٥% من الناتج القومي والباقي هو لقطاع الخدمات حيث تبلغ حصته حوالي ٥٨,٥% من الناتج القومي الإجمالي. بينما يعمل في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات حوالي ٢٠,٥% و٣٣,٧% من مجمل الأيدي العاملة في البلاد على التوالي[٦].

كما يعاني الاقتصاد من مشاكل عديدة وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية منها العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية ومعدل البطالة ومعدل التضخم حيث بلغ معدل التضخم ٤٥،٤% عام ٢٠٠١ انخفض إلى ٢،٨% عام ٢٠٠٥[٧]. ويوضح الجدول (١) التالي بعض المؤشرات عن الاقتصاد التركي.

جدول (١) مؤشرات عن الاقتصاد التركي

المؤشرات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل نمو GNP	٣،٦	٥،٩-	٩،٧	٩،٥	٩،٩	٦،٧
التضخم (CPI)	٩،٥٤	٤،٥٤	٩،٤٤	٣،٢٥	٦،١٠	٢،٨
معدل البطالة (%)	٥،٦	٤،٨	٣،١٠	٥،١٠	٣،١٠	٢،١٠
ميزان المدفوعات \GNP	٩،١٠-	٢،١٦-	٣،١٤-	٢،١١-	١،٧-	٢ -
الدين الخارجي \GNP	٣،٥٩	٧٨	٩،٧١	٦،٦٠	٢،٥٤	٤،٤٧
الصادرات (بليون دولار)	٧،٣٠	٣،٣٤	١،٤٠	١،٥١	٩،٦٦	٧،٧٦
الاستيراد (بليون دولار)	٥،٥٤	٤،٤١	٥،٥١	٣،٦٩	٥،٩٧	٥،١١٦

المصدر:

E. Yeldan, 2006, Turkey 2001-2006 Macroeconomics of Post- Crisis Adjustments, http://www.Bikent.edu.tr/~yeldane

سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا

بدأت سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا منذ الأزمة الأولى التي مر بها الاقتصاد التركي بعد عهد الجمهورية والتي حدثت عام ١٩٢٩ والتي كانت أزمة اقتصادية عالمية، ثم الأزمة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية حيث بلغت نسبة تقلص الاقتصاد التركي ١٥,٣% في عام ١٩٤٥ واستمر أثرها حتى عام ١٩٤٩، إلا أن الاقتصاد التركي بدأ يسجل نمواً مطرداً بعد عام ١٩٥٠، واتبعت تركيا في هذه الفترة حتى بداية الثمانينات سياسة اقتصادية تركزت على الاقتصاد الداخلي وحاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية. بينما تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها. أما القطاع العام التركي فان جزءا كبيرا منه كان غير منظم بشكل فعال أيضا، وتم استغلاله من الساسة لأغراض سياسية واجتماعية، على سبيل المثال تم فرض رسوم بيع موحدة على منتجات بعض شركات القطاع العام، وتم توظيف بعض العاطلين عن العمل في شركات لم تكن في حاجة إلى عمالة جديدة. في أغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة لصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخماسية، وكانت النتيجة دائما لصالح المصروفات وليس العائدات. استمر تصاعد عجز الميزانية وازدادت نسبة التضخم ومعها الدين الخارجي للدولة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية. وفي الستينات زادت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير، إلى أن أصبحوا في منتصف السبعينات يشكلون بضعة ملايين، وأصبحوا يساهموا في تنمية الاقتصاد التركي بشكل غير مباشر من خلال تحويلاتهم. بالرغم من كل هذه الصعاب كان النمو الاقتصادي التركي مستقر بشكل عام[٨].

وهكذا بعد وجود العديد من الاضطرابات والانتكاسات في الاقتصاد، ولد مشروع الرئيس التركي الراحل توركوت اوزال في عام ١٩٨٠ لتحويل تركيا إلى يابان الشرق الأوسط، إي تنمية تركيا صناعيا إلى الحد الذي تصبح فيه القوة الاقتصادية الصناعية الأولى في المنطقة. فبدأ بتطبيق برنامج الإصلاح والتكييف الهيكلي الاقتصادي واهم أسس هذا البرنامج هي كما يلي[٩]:

١- تنفيذ إجراءات ضرورية لتفعيل نظام اقتصاد السوق الحرة.
٢- انفتاح الاقتصاد التركي للاقتصاد العالمي والمنافسة الخارجية.
٣- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى الحد الأدنى.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف اتخذت الإجراءات التالية :

١- إلغاء الرقابة على الأسعار لغرض تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل كفوء.
٢- لكي يتم تحرير الأسواق المالية، فقد ترك أمر تحديد نسبة الفائدة إلى قوى السوق.
3- حدد القانون المتعلق بسوق رأس المال وتم إنشاء بورصة اسطنبول (سوق الأوراق المالية) عام ١٩٨٥ حيث بإمكان الشركات الحصول على قروض طويلة الأمد للقيام باستثماراتها.

كما تم إدخال الاستثمارات الأجنبية إلى سوق الأوراق المالية في اسطنبول وتم تحرير نظام سوق العملات الأجنبية بشكل كامل وجرى تطبيق سياسة مرنة للتحويل الخارجي، وأصبحت العملة التركية قابلة للتحويل في معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال. وتحولت إستراتيجية التصنيع لإحلال الاستيرادات إلى الانفتاح نحو الصادرات (تشجيع الصادرات)، وأصبحت الصناعة التركية منفتحة للمنافسة الأجنبية. ومع إلغاء نظام الحصص والقيود الكمية في التجارة الخارجية، شرع تنفيذ سياسات خارجية تحررية بهدف استحداث اقتصاد تنافسي وجرى تخفيض الرسوم الكمر كية

على الكثير من السلع تخفيضاً كبيراً. كما اضطرت الشركات الصناعية التركية ونتيجة لزيادة المنافسة الخارجية إلى تحسين نوعية منتجاتها وتخفيض الكلف عن طريق زيادة الإنتاجية.

وجاءت أزمة عام ١٩٩٤ نتيجة لعدة أسباب داخلية وخارجية من أهمها الحصار الاقتصادي على العراق، ليُسن في هذا العام قانون الخصخصة من اجل تقليص حجم القطاع الحكومي في الاقتصاد التركي، واهم أهداف الخصخصة:

١- زيادة كفاءة الاقتصاد التركي.

٢- توفير إيرادات للحكومة.

ثم تعافى الاقتصاد التركي من هذه الأزمة عام ١٩٩٨ ليبلغ متوسط نصيب الفرد التركي من الناتج القومي الإجمالي (٣٢٢٤) دولار بينما نفس المتوسط في العالم آنذاك حسب تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٨ هو (٢٩٥٠) دولار في السنة. أي تجاوزت تركيا المتوسط الدولي لدخل الفرد في العالم. وتدل الإحصاءات الواردة في التقرير السنوي لمعهد الدولة للاتصالات على أن رفاهية الفرد التركي قد ارتفعت أكثر من **ستين ضعفا** منذ تأسيس الجمهورية حتى عام ١٩٩٨، وارتفع إجمالي الدخل القومي من (٧٢٣) مليون دولار عام ١٩٢٣ إلى (٢٠٠) بليون دولار عام ١٩٩٨، كما بلغ معدل النمو الاقتصادي (٨,٣%) عام ١٩٩٧، أي أن الاقتصاد التركي كان يكتسب قوة متصاعدة في معظم السنوات الماضية نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

وجاءت الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١ ولأسباب عديدة كان بدايتها الزلزال الذي ضرب تركيا في عام ١٩٩٨ ودمر الاقتصاد التركي بشكل كبير، لتحصد كل هذا التقدم الاقتصادي في تركيا حيث تراجعت الليرة التركية وفقدت قيمتها بمقدار ٤٥% من قيمتها مقابل الدولار، وأصبح الدولار

يساوي أكثر من مليون ليرة تركية. إلا أن تركيا استطاعت ونتيجة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات السريعة التي اتبعتها بعد الأزمة أن تحد من تأثير الأزمة على الاقتصاد التركي، حيث استدعت الحكومة خبيرا اقتصاديا تركياً يقيم في الولايات المتحدة الأميركية منذ سنوات هو السيد "كمال درويش" وجعلته وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، وطلبت منه تقديم برنامج اقتصادي لإنقاذ تركيا من ورطتها الحالية. وبعد دراسة قام بها الوزير الجديد استغرقت ٤٥ يوما قدم برنامجه الاقتصادي، الذي تضمن خمسة عشر مشروع قانون تم إقرارها من قبل البرلمان التركي لكي توضع موضع التنفيذ، والتي كان لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد ومستوى المعيشة في تركيا، وكان أهم ما جاء فيه[١٠]:

١- تغيير العديد من القوانين ومن أهمها قوانين البنك المركزي وإعطائه حرية وصلاحيات أكبر، مع الوقوف الحازم في وجه عمليات نهب البنوك.

٢- تأمين الشفافية في جميع الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة وإطلاع الشعب عليها.

٣- الاقتصاد في النفقات الحكومية وإتباع سياسة شد الأحزمة.

٤- الإسراع في عمليات الخصخصة.

ونتيجة لتطبيق هذا البرنامج الاقتصادي الإصلاحي حققت تركيا تقدما ملحوظا في هذا المجال ويمكن أن توصف تركيا بأنها ضمن اقتصاديات السوق الفاعلة إذا حافظت بقوة على الاستقرار وانجازات الإصلاح التي تحققت في الآونة الأخيرة، بينما بقيت تركيا مقيدة بحزمة من القيود التي تفرضها عليها المؤسسات المانحة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. وحقق الاقتصاد التركي نموا بنسبة ٧% وتقليص نسبة التضخم إلى ١٠% سنويا في السنوات التي تلت الأزمة، حيث كان تقليص التضخم من المؤشرات على نجاح الحكومة وبالفعل انحسر التضخم بأقل من (٣%) في أواخر

٢٠٠٥، ولكن بعد ازدهار أسواق الأصول في تموز ٢٠٠٦ عاد التضخم إلى أعلى من (١٠%)، ومنذ عام ٢٠٠٦ أصبح معدل التضخم (١٢,٦%) لأسعار الإنتاج و (١٠,٨%) لسعر المواد الاستهلاكية، كما تم اتخاذ إستراتيجية رفع أسعار الفائدة وإبقاء أسعار الصرف فوق قيمتها (Over- Valued)، وهكذا بقي المعدل الحقيقي للفائدة على أدوات الدين الحكومي فوق (١٠%) في فترة ما بعد الأزمة وسعر الفائدة للائتمان كان بنسبة (١٦%) إلى تموز ٢٠٠٦ ارتفع إلى (٢٣,٥%)، هذه المعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة كانت سبباً لتدفق الأموال إلى الأسواق المالية التركية والوفرة في سوق العملات الأجنبية، مما أدى إلى ضغوط كبيرة على تقدير الليرة التركية مما حدا بالبنك المركزي التركي إلى تحديد سياسته النقدية للسيطرة على تضخم السعر، وتركت قيمة العملة المحلية إلى قرارات قوى السوق حيث قدرت الليرة بمقدار (٤٠%) ضد الدولار الأمريكي و(٢٥%) ضد اليورو، وهكذا فان النجاح الأكبر للحكومة التركية هو قدرتها المتنامية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونجحت الحكومة التركية أن تتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية حيث استطاعت إن تصل إلى عملية إعادة هيكلة الاقتصاد وبنيته التحتية ورفع قدراته التنافسية على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى نجاح الحكومة التركية في إصلاح الموازنة العامة والحفاظ على استقرارها من أجل إعادة كسب ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في قوة وعافية الاقتصاد التركي في مقدمة المبررات التي يدعم بها المؤيدون لتركيا رأيهم. وبدأ واضحاً أن الأموال الأجنبية داخل تركيا بدأت تنصب بتسارع عال خلال الفترة الأخيرة، ففي العام ٢٠٠٢، لم يتجاوز إجمالي المبالغ المقدمة كاستثمارات أجنبية في البلاد سقف المليار دولار. ولكن بدء الإصلاحات، رفع الحصيلة إلى ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠٠٤، وإلى عشرة مليارات عام ٢٠٠٥ و٢٠ملياراً بعد

عام واحد فقط في سنة ٢٠٠٦، فيما شهدت الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٧ تدفق أكثر من ١٠ مليارات دولار[١١].

وشكلت الطفرة الاقتصادية التي حققها الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة مفاجأة كبيرة للاقتصاديين، وذلك بعد أن ساد إجماع عام في قطاع الاقتصاد العالمي على أن ضعف البنية التحتية للاقتصاد التركي وضعف قدراته التنافسية.وجاء عام ٢٠٠٧ ليؤكد تعافي الاقتصاد التركي، حيث عادت مستويات النمو إلى معدلاتها السابقة، ومن المتوقع أن تتحول تركيا من دولة نامية إلى دولة نامية متطورة خلال العقد القادم.

الاستنتاجات

يلاحظ أن الاقتصاد التركي قد واجه العديد من الأزمات الاقتصادية خلال القرن الماضي ولكنه استطاع من خلال سياسيته الاقتصادية والإصلاحية وبرامج التغير الهيكلي أن يسيطر على هذه الأزمات ويتخلص

منها ومن أثارها، ويستفاد من خبرته في إدارة الأزمات للنهوض بالاقتصاد وتنميته، وبلوغ معدل نمو اقتصادي جيد ورفع قدراته التنافسية في الأسواق العالمية، بالرغم من إمكانياته المحدودة.

ومن خلال الدراسة تبين أن تركيا هي دولة نامية تتبع نظام السوق الحر وتأثرت بالأزمات العالمية والداخلية، ولكنها اتخذت خطوات ايجابية في مجال الإصلاح والتغير الهيكلي من اجل التخلص من هذه الأزمات وخاصة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وكانت أزمة عام ٢٠٠١ هي الأقوى في تاريخ تركيا الحديث وكان لها اثر كبير على الاقتصاد التركي حيث فقدت الليرة التركية (٤٥%) من قيمتها مقابل الدولار، إلا أن الحكومة التركي اتخذت خطة اقتصادية تضمنت خمسة عشر مشروع قانون كإجراءات اقتصادية هيكلية سريعة وحزمة من إصلاحات البنك الدولي، وبالفعل استطاع الاقتصاد التركي أن يستعيد عافيته بعد سنتين من حدوث الأزمة وان يحسن من أداءه، وتمكن من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح الموازنة العامة وتخفيض معدلات البطالة والتضخم ورفع حصة الفرد من الدخل القومي وزيادة الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير التي لا تأتي إلا بوجود مناخ اقتصادي ملائم.

وتسعى الحكومة التركية إلى مواصلة تقوية الاقتصاد التركي ورفع مستوى رفاهية الشعب التركي، وزيادة الدخل القومي حيث إن الهدف هو رفع حصة الفرد من الدخل القومي إلى عشرة آلاف دولار بعد خمس سنوات وزيادة الصادرات ومحاربة البطالة وتقليلها.

Reform and Chang In Turkey:

An Economic View

By: Dr. Muthana Al-Dabbagh

Lecturer / administration and economy College / University of mosul

Abstract

Turkey economy has witnessed since the establishment of the Republic in 1923, So many economic crises and they were about thirteen crises till now. Turkey followed many reforms within different economic policies by the nature of the economic problem, its kind and power.

The study says that Turkey was able to adapt its economy with in economic reforms made through past year to reach a developing state in spite of its limited resources.

Through the study, it is clear that Turkey is a developing state follows the system of free market and affected by internal and international crises. The crisis of 2001was the strongest in the modern history of Turkey and it had a great impact upon Turkish economy. Turkish economy was able to heal itself after two years and achieve a growth in GDP and reforming the general budget and reducing rates of unemployment and inflation, raising the share of per capita and increasing foreign investments and this cannot be achieved without a suitable economic environment.

الهوامش والمصادر

(١) ستيفن هانكي، ٢٠٠٧، تأملات في اقتصاد تركيا، معهد كينو، مصباح الحرية

www.misbahalhurriyya.org/conent/view/201/35/

(2) Index of Economic Freedom 2008-Turkey.

www. Index of economic freedom –turkey.htm.

(3) M. Baumgartner, J. Bucholz, and B. McDonough, 2001, Smoked Turkey: Recovering From Crisis; Seeking Stability.

(٤) حسين جمو، ٢٠٠٤، تركيا أزمة اقتصاد أم أزمة دولة؟، الحوار المتمدن، العدد: ٩٧٩
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=24595

(٥) نمو اقتصادي وحكومة قوية: تجربة قد لا تدوم، الشرق الأوسط، العدد: ١٠٤٣٤، ٢٣ حزيران ٢٠٠٧.
www.sharqawsat.com

(6) P. Noordijk, B. Yesilada, H. Nelson, 2004, Lessons Learned from the 2001 Financial Crisis in Turkey,

(7) E. Yeldan, 2006, Turkey 2001-2006: Macroeconomics of Post-Crisis Adjustments, www.bilkent.edu.tr/~yeldane

(8) عبدالكريم حمودي، ٢٠٠٢، تركيا... اقتصاد مرهون بيد الخارج، إسلام اون لاين.نت
www.islamonline.net/arabic/economics/2002/04/article04.shtml

(٩) علي اومليل، ١٩٩٦، العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي، ترجمة فاتن البستاني، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية الدولية، عمان.

(١٠) عبدالكريم حمودي، ٢٠٠١، تركيا تختنق في نفق الصندوق ،إسلام اون لاين. نت.
www.islamonline.net/arabic/economics/2001/06/article7.shtml

(١١) صباح جاسم، ٢٠٠٧، الاقتصاد التركي قوة تنتظر حسم الهوية : شبكة النبأ المعلوماتية.
www.annabaa.org/ubanews/67/374.htm